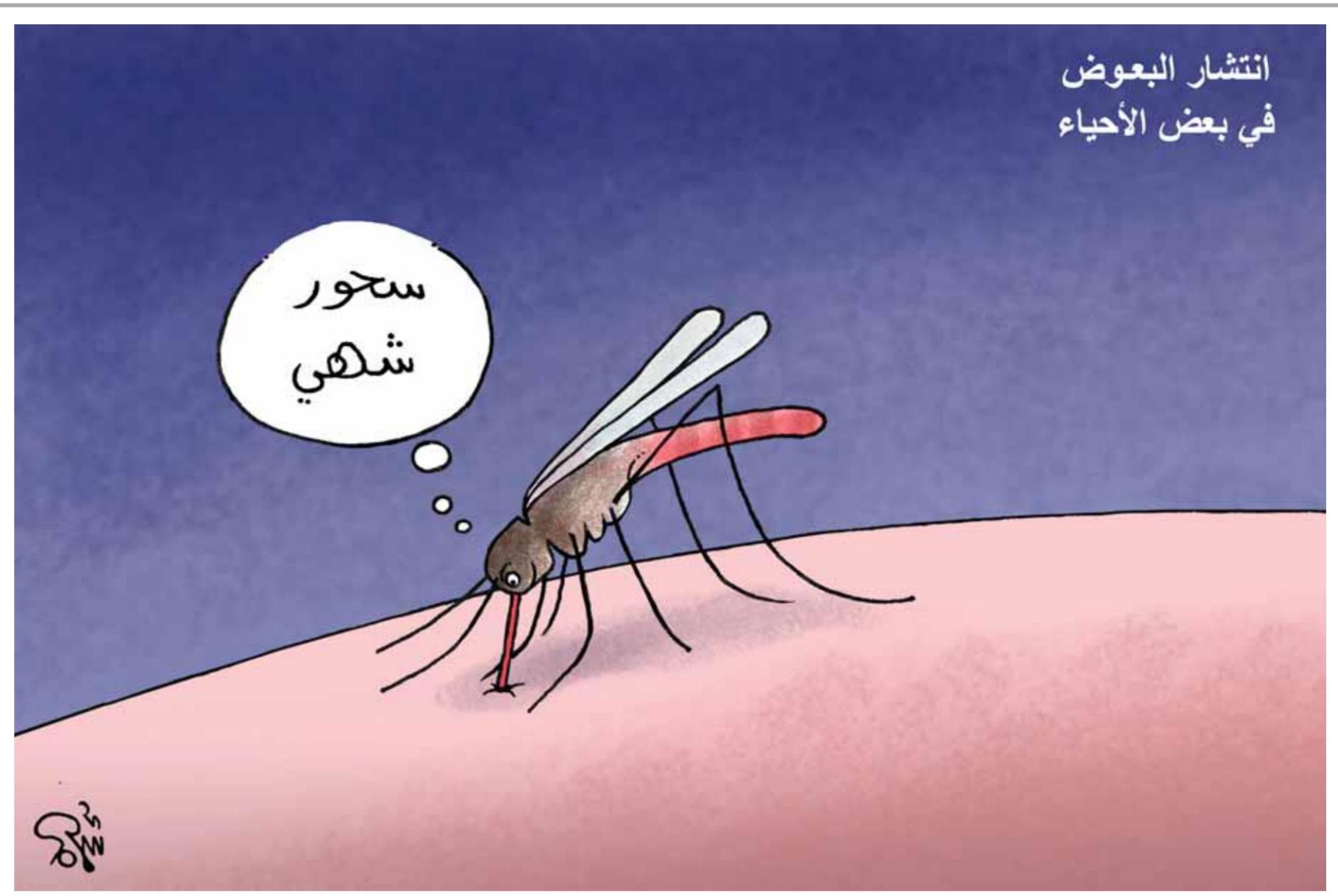


السويداء - غير صيموعة

بين نقيب المهندسين في السويداء معذى سلبيه أن استحالة الترخيص على العقارات المملوكة على الشيوع في السويداء أدى إلى زيادة المخالفات البناية ضمن تلك المناطق، والتي فرضت واقعها عشوائياً وخاصة خلال الأزمة التي مرت بها البلاد وما رافقها من قوضي وعدم الالتزام بالأنظمة والقوانين.

وأكمل سلبيه أن المراسيم التي صدرت بخصوص الترخيص على العقارات المملوكة على الشيوع تم إفراغها من مضامينها من خلال القرارات التنفيذية للمراسيم وبالتالي أدت إلى عرقلة العمل ضمن تلك المراسيم ودافعت إلى اتخاذ المجالس المحلية قرار التبرير بعدم القدرة على تنفيذها لتلك القرارات، منهاً يتذرع التنفيذ على القرار رقم ٢٦ لأنّه أدى إلى آخر ثالث العقارات من أصحابها الحقيقيين ما أدى إلى وصول العقارات إلى دون الحد الأدنى واستحالة الترخيص عليها، مضيفاً: وعندما أتى التعديل بالقرار رقم ٢٣ والذي يتضمن اقتطاع ما يتطلبه التنظيم فقط أدى ذلك إلى خدمة قضايا الترخيص على الشيوع بشكل فعلي إلا أن صدور المرسوم ٤٠ القاضي بتسوية المخالفات أدى إلى توقيف القرار، وويرى سلبيه أنه لكي يتم ضبط المخالفات وتسويتها بالشكل القانوني وعدم تشريع الآليات لمخالفات جديدة من الضوري تعديل القرار المتخermen (تسوية المخالفات قبل المرسوم) لتصبح تسوية المخالفات حتى تاريخ التعديل وبالتالي يتم حصر تسوية تلك المخالفات الحاصلة بعد تاريخ التعديل.

وأشار نقيب المهندسين إلى أن النقابة قامت بتقديم دراسة للعقارات المملوكة على الشيوخ بما يتناسب مع الواقع المخالفات الذي فرض نفسه على جميع الوحدات الإدارية داخل مراكز المدن وخارجها وذلك استناداً إلى قرار وزير الإسكان رقم ٢٠٢ /١٣٢ /٢٩٤ ص/خ الصادر بتاريخ ١١/١/٢٠١٣ والمتضمن منح رخص بناء على العقارات المملوكة على الشيوخ داخل المخطط التنظيمي وتعليماته التنفيذية وجرى تقديم مقترن من التقابة بتقسيم العقارات إلى قسمين، الأول ما دون ٢ هكتار حيث يعمل بها حسب التعليمات التنفيذية للقرار وزير الإسكان مما يتناسب مع المخالفات الحالية والثاني مازيد على ٢ هكتار تم الاستعانته بقانون ٣٣ لعام ٢٠٠٨ وتعليماته التنفيذية والمتضمن قيام الوحدة الإدارية بإعلام العمل بالقانون ٣٣ وتحديد مناطق المخالفات بعدها تقوم هذه الوحدات بتقسيم العقارات المملوكة على الشيوخ ومن ثم أخذ قرار اللجنة القضائية بتقييم الملكيات وتقييتها بمديرية المصالح العقارية حسب الواقع والوضع الراهن بناء على الحكم القضائي، علماً أن تسوية المخالفات وفي حال تم تسويتها بحسب الدراسة المقدمة من النقابة سيتحقق ريعاً مالياً لمجلس مدينة السويداء لا يقل عن مبلغ ١,٩ مليار ل.س كحد أدنى وخاصة أن جميع المخالفات تتضمن البناء العشوائي خلال الأزمة الأمر الذي يؤكد ضرورة قيام مجلس المدينة بالعمل على تطبيق المقترن.



## انتشار البعوض في بعض الأحياء

## شعب تجنيد في الجامعات ومراكز لخدمة المواطن

# **تعديل في قانون تنظيم الجامعات وفي هيئة المجلس العالمي توصيف لخريج التعليم المفتوح تجنبًا «للازدواجية»**



فيما يخص التعليم الافتراضي لفتت الوزارة إلى عمل على تطوير وتحسين جودة مخرجات التعليم الافتراضي عبر تطوير مناهج وخطط برامج الجامعات لافتراضية (الهندسة المعلوماتية، تقانة المعلومات والاتصالات، الاقتصاد) وإحداث برامج جديدة، أحسنت تأهيل وتخصص في الصحافة والاتصالات. بالنسبة للتميز والإبداع أكدت الوزارة أهمية لاستثمار الأفضل لطاقات المهووبين والمتميزين المبدعين، وجعل الجامعات بيئة تعليمية داعمة لابتكار والإبداع عبر إحداث حاضنات تكنولوجية في الجامعات.

سورية، كذلك التشبيك بين منظومة البحث العلمي  
مؤسسات الاقتصاد الوطني العامة والخاصة  
شجيع وضمان دعم تمويل البحث العلمي لمساندة  
دعم الحكومي.

حول البرامج الأكاديمية وتطوير المناهج في الكليات  
تم العمل على تطوير المناهج السنة الأولى والثانية في  
كليات الطببة، وتعديل الخطط الدراسية في كليات  
الشريعة، والعلوم، والاقتصاد والزراعة، ووضع  
يات جديدة لتطوير الكتاب الجامعي، وإعادة تأهيل  
بني التحتية في الجامعات من مدرجات ومخابر  
حرم جامعي وتأمين أماكن مخصصة لممارسة  
نشاط الاجتماعي للطلاب من مسارح وأماكن  
مترحاة وندوات، والاهتمام كذلك بتعزيز الانشطة  
طلابية والاجتماعية والفنية وتفعيتها، بهدف  
بناء بيئة جامعية جاذبة تبني الشخصية الوطنية  
العلمية والمهنية للطلاب.

ما يتم العمل على أقتمة المشافي التعليمية عبر بناء  
عدة بيانات مركزية شاملة للطلاب والأستاذة  
المباحثين والعلميين الإداريين والأطباء والبني  
تحتية والتجهيزات والمرضى، لدعم اتخاذ القرار.

حسين مخرجاتها وإعادة بناء الخطط الدراسية  
المناهج لاختصاصات المعاهد التقنية الهندسية  
المراقبين، الفنانين، المعاهد التقنية لإدارة الأعمال  
التسويقي، المعاهد الطبية والصحية، وتعديل  
الأنظمة المتعلقة بتعويضات العاملين في المعاهد نهاية  
عام ٢٠١٩، وآحدث اختصاصات جديدة في الكليات  
تطبيقية والمعاهد التقنية (قلب صناعي، تجهيزات  
بنية، أطراف صناعية، تدبير وإنعاش)، ورفد  
معاهد بالكوادر البشرية المؤهلة.  
ما محور التعليم المفتوح فيشمل تطوير المدخلات  
المخرجات والبرامج التعليمية عبر وضع أسس  
إعادة توجيه برامج التعليم المفتوح المفتوحة وفقاً  
لأهداف واحتياجات المجتمع وتوصيف خريج التعليم  
مفتوح تجنباً للتدخل والإذدواجية بينه وبين  
تعليم العام والافتراضي.  
ما يتضمن تطوير منظومة البحث العلمي عبر  
إعادة هيكلة الهيئة العليا للبحث العلمي وإنشاء  
كـ معلومات يعتمد عليه الباحثون في الحصول  
على أحدث المعلومات ذات الصلة بالبحث العلمي،  
ووضع آلية للتثبت الكامل بين مراكز البحث العلمي

فادي بك الشريفي

و بيت وزارة التعليم العالي العمل على البدء بإعادة هيئة مجلس التعليم العالي عبر تعديل قانون تنظيم الجامعات وتعديل صك إحداث وزارة التعليم ، وتعديل صك إحداث الهيئة العليا للبحث العلمي، إضافة إلى وضع آلية تفتيذية لحفظ وحماية البيانات تلتزم بتطبيقها مؤسسات التعليم العالي كافة، وإحداث مراكز خدمة المواطن في جميع المؤسسات التعليمية، وإحداث شعبة تجديد وسيطة في الجامعات (تشرين- الفرات).

و وفي تقرير لوزارة التعليم العالي تعمل الوزارة على عددة محاور تتعلق بتطوير التعليم التقافي والتعليم المفتوح والبحث العلمي والبرامج الأكاديمية والخطط الدراسية والبيئة الجامعية والمنشآت التعليمية والتعليم الافتراضي والتميز والإبداع والتصنيف العالمي للجامعات والحكومة والإدارة الجامعية.

و ويتضمن محور التعليم التقافي إعادة هيئة المعاهد عبر وضع قواعد اعتماد علمي للمعاهد التقنية،



## وزير النقل يترأس اجتماعاً لإدارة مرفأ طرطوس قبل البدء بإدارته من الجانب الروسي

لوزير حمود: نحن أخذنا نسبة ٢٥ بالمائة من الإيرادات بغض النظر عن النفقات وستزداد هذه النسبة لتصل إلى ٣٥ بالمائة بشكل دريжи مع الانتهاء من تنفيذ المرفا الجديد، مما سيشير إلى أنه وبمقارنته ما يمكن أن تدخله سورية من المرفا بوضعه الحالي وبأعلى مستوى له أي ١٦ مليون طن سنويًا سيكون الدخل ٤٤ مليون دولار سنويًا ولكن في حالة استثمار روسيًا له ستحقق سوريا ٨٤ مليون دولار سنويًا أي أكثر من ثلاثة أضعاف.

وأكد وزير النقل أن سوريا لم تتخل عن المرفا فهو سوري وسيبقى سورياً تديره وولة عظمى صديقة لسوريا فالدولة السورية لا تقبل بشركات مع شركات من الدول التي حاربت الشعب السوري الذي سمح وقد الم الشهداء والجرحى وتحمل كل المسئانة من أجل أن يبقى القرار السياسي الروسي وأن نبقى أحراراً في قرارتنا وأن نبني شراكاتنا كما نريد وليس كما يريد الأعداء.

هذا ومن المتوقع ان تبدأ الشركة الروسية دارة واستثمار المرفا بداية تموز القادم سريطة تصديق مشروع قانون الاتفاقية البرمية معها في مجلس الشعب ومن ثم صدارها بقانون.

ستقطاب عمال جدد. وضح حمود خلال الاجتماع بعض اصول وحيثيات العقد حيث ذكر أن مدة الرزمنية للاستثمار هي ٤٩ عاماً هي مدة متبرعة في مثل هذه العقود التي تم على مستوى العالم حالاً مشاريع يبرى بهذه وبحكم الأموال التي تضخ بها فمن الطبيعي المدة الطويلة للمشاريع استراتيجية وخصوصاً أن سوريا تبني راكات استراتيجية مع أصدقائها وخاصة روسيا حيث سيكون مرفاً طرطوس من مرافقي على البحر الأبيض المتوسط.

قال وزير النقل إنه تم الاتفاق مع الجانب الروسي على إدارة واستثمار المرفأ ووضع استثمارات جديدة لافتتاح مرفاً جديداً ناسباً مع موقع سوريا الجغرافي ويؤدي استثمارات كبيرة تسهم في إعادة إعمار سوريا ومرور البضايع عبر الترانزيت إلى كل الجوار لتحقيق فائدة اقتصادية كبيرة جداً مع الحفاظ على العمالة الموجودة، شيئاً إلى أن عملية توسيع المرفأ للحصول على أعمق كبيرة تستقبل سفننا تصل مولتها أضعاف حمولة السفن الحالية. طلب عملاً آخرين سيكونون من سوريا. حول إيرادات سوريا بموجب العقد قال

طرطوس - الوطن |

ترأس وزير النقل المهندس على أنس اجتماعاً لإدارة الشركة طرطوس ركز فيه بدايةً على في حديث السيد الرئيس بشار ترؤسه جلسة مجلس الوزر عشر من آيار الجاري وخل ضرورة وضع آلية واستراتيجية واضحة لتعزيز التواصل مع المرحلة المقبلة. والاهتمام بالع طريقة تسويقه وإظهاره و فاعل مع المواطن من خارج وترويده بالعلوم، إن كان ذلك الحالات الطارئة التي تواجهها تأثير مباشر على حياة الناس التي يمكن أن تساعد الناس على الحكومة والمؤسسات الرسمية خلال الاجتماع بين الوزير والمستراتيجية لعقد ادارته وتوسيع مرافق طرطوس مع الج مبيناً أنه مشروع استراتيجي استثمارات كبيرة تشهى في إقليمية وتحقيق إيرادات اقتصادية جدأ مع الحفاظ على العمالة

في حال اكمال النصاب القانوني بمضي ساعة من الموعد المحدد للجتماع وذلك في الجلسة الأولى، تعتبر الهيئة العامة عاديّة مدعوة للجلسة الثانية للجتماع في تمام الساعة الخامسة عشر ظهراً من نفس اليوم والمكان والتاريخ وذلك استناداً لأحكام مادة 166 من قانون الشركات.

**جي من السادة المساهمين الراغبين بالمشاركة في الهيئة العامة التقيد بما يلى:**

1. اصطحاب بطاقةهم الشخصية أو جواز سفرهم أو سجل تجاري حديث للأشخاص الاعتبارية بالإضافة إلى شهادة الأسهم وذلك عند حضور اجتماع الهيئة راجين من السادة المساهمين التقيد بأحكام المادة 179 من قانون الشركات.
2. لكل مساهم حق حضور الجلسة والاشتراك في مناقشات الهيئة العامة رغم كل نص مخالف ويكون له صوت واحد عن كل سهم يملكه.
3. يجوز للمساهم أن يوكل غيره من المساهمين لحضور اجتماع البيانات العامة والتوصيات فيها. على أن لا يحمل الوكيل بصفته هذه عدداً من الأسهم يزيد على 10% عشرة بالمائة من رأس المال الشركة أو أن ينبع أي شخص آخر بموجب كتاب صادر عنه أو بموجب وكالة رسمية لهذه الغاية ويصدق رئيس الجلسة على الإنابة.
4. يمثل المساهم إذا كان شخصاً اعتبارياً من ينتبه الشخص المذكور لهذا الغرض بموجب كتاب صادر عنه،

د. دبلاع عارف  
رئيس مجلس الادارة  
Chairman of the Board  
Chair HOLDING  
مقدمة بذاتكم المتميزة والمتخصصة  
Chair Holding - ٢٠١٧